ترجمات

كيف استعدت الصين للحرب التجارية نهج بكين عالي المخاطر في مواجهتها الاقتصادية مع واشنطن*

بقلم: زونغ يوان زوي ليو

ترجمة: صفا مهدي عسكر

تحرير: د. عمار عباس الشاهين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

13 أيار 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

كيف سلكت أكبر اقتصادين في العالم الطريق نحو حرب تجارية لا يسعى أي منهما إليها ولا يستطيع العالم تحمّل تبعاتها؟ بعد مراسم "يوم التحرير" التي أقامها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الثاني من نيسان، والتي أعلن خلالها عن فرض تعريفات جمركية متفاوتة على جميع شركاء التجارة الأمريكيين، دخلت الولايات المتحدة والصين في سلسلة من الجولات التصعيدية المتبادلة، مما دفع التعريفات بين البلدين إلى مستويات غير مسبوقة. وبحلول الحادي عشر من نيسان وصلت التعريفات على السلع الصينية التي تدخل الولايات المتحدة إلى 145 بالمئة، بينما وصلت التعريفات على السلع الأمريكية التي تدخل الصين إلى 125 بالمئة وإذا لم يتم التوصل إلى استثناءات واسعة، فقد تنخفض التجارة الثنائية بين البلدين التي تبلغ 700 مليار دولار سنويًا بنسبة تصل إلى 80 بالمئة خلال العامين المقبلين، وقد استجابت الأسواق بشكل سلبي لهذه الحرب التجارية الوشيكة في وقت عجز فيه العديد من الاقتصاديين والمحللين عن تفسير أهداف إدارة ترامب.

أفضل طريقة لفهم المواجهة الحالية مع الصين هي اعتبارها نتيجة افتراضات خاطئة وأخطاء من كلا الجانبين، داخل دائرة ترامب أساء العديد من اللاعبين والفصائل تقدير قدرة الاقتصاد الصيني على الصمود واعتقدوا بشكل خاطئ أن الزعيم الصيني شي جين بينغ سيتسرع في التوصل إلى اتفاق لتجنب ردود الفعل الداخلية، وبالتالي فشل صقور الصين في واشنطن في توقع كيفية رد بكين الحازم على التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب.

من جانبها أظهرت الصين نقصًا في الدبلوماسية الماهرة حيث برعت في إظهار التحدي ولكن فشلت في تشكيل نتائج ملموسة، لم تتمكن بكين من معالجة القلق المشروع لدى العديد من الأطراف في الولايات المتحدة وخارجها من أن زيادة تدفق الصادرات الصينية منخفضة التكلفة قد يؤدي إلى "صدمة صينية" ثانية من خلال تقويض القواعد الصناعية للاقتصادات الأخرى، كما أن الخطاب التصعيدي مثل إعلان السفارة الصينية في واشنطن في اذار بأن الصين "مستعدة للقتال حتى النهاية" في "حرب تجارية أو أي نوع آخر من الحروب"، لم يسهم في تغيير الرأي العام الدولي بل فشل في نقل رغبة القيادة الصينية في تجنب الصراع الخارجي.

حاليًا تسعى إدارة ترامب إلى احتواء الوضع الاقتصادي العالمي المضطرب الذي يبدو أنها لم تكن قد خططت له، من خلال التحول من إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي إلى هجوم استهدافي أكثر تركيزًا على الاقتصاد الصيني، وفي المقابل فإن شي وجميع أعضاء القيادة الصينية يدركون تمامًا أن الصين لا يمكنها الفوز في حرب تجارية مع الولايات المتحدة، لكنهم على استعداد للمخاطرة بحرب قد ينتهي الأمر بخسارتها لصالح ترامب.

* Zongyuan Zoe Liu, How China Armed Itself for the Trade War, Beijing's High-Risk Approach to Its Economic Confrontation with Washington, FOREIGN AFFAIRS, April 29, 2025.

الصيغ الخاطئة

الرؤية التي تقول إن القيادة الصينية كانت في حالة يأس للتفاوض على صفقة تجارية لتجنب الآلام الاقتصادية التي قد تهدد استقرار المجتمع الصيني واحتكار الحزب الشيوعي الصيني للسلطة هي رؤية شائعة بين صقور الصين في الولايات المتحدة، ورغم أن هذا التحليل صحيح جزئيًا فإنه قاد العديد إلى استنتاجات خاطئة، النمو الاقتصادي في الصين اليوم أضعف مما كان عليه في الثلاثة عقود الماضية، ومع ذلك لا يمكن القول كما ذكر وزير الخزانة سكوت بيشنت بشكل متكرر، إن الصين في "ركود حاد إن لم يكن كسادًا".

فالنمو تباطأ من معدلات نمو سنوية مزدوجة الرقم في العقدين الماضيين إلى معدلات مرتفعة في الأرقام الفردية في العقد 2010، ليصل حاليًا إلى حوالي 5% (الذي يقدره العديد من المراقبين بالقرب من 2% إذا أخذنا في الاعتبار ميل الحزب الشيوعي الصيني للمبالغة في الأرقام).

لكن تباطؤ النمو في الصين لا يمنح الولايات المتحدة ميزة تلقائيًا، فقد نمت الاقتصادات المتقدمة بمعدل نمو متوسط قدره 1.7% العام الماضي مع تصدر الاقتصاد الأمريكي في الصدارة بمعدل نمو بلغ 2.8%. ومع ذلك بدأ هذا الزخم في التراجع، فقد توقعت شركة جيه بي مورغان للخدمات المالية نموًا سلبيًا للاقتصاد الأمريكي في النصف الثاني من 2025، بينما توقعت أن يتراجع النمو الرسمي للصين إلى 4.6 %.

في أوائل اذار قال وزير التجارة هوارد لوتنيك لشبكة إن بي سي "دونالد ترامب يجلب النمو إلى أمريكا، لن أراهن على الركود، لا فرصة"، مثل هذه المبالغات إذا تم أخذها على محمل الجد ساهمت في تقدير إدارة ترامب المبالغ فيه لفرص أن تفرض التعريفات على الصين وتدفعها إلى طاولة المفاوضات، وقد باءت استراتيجيتهم بالفشل مما قلل من إمكانية التفاوض المباشر حيث قد تكون الصين مستعدة لتقديم تنازلات حقيقية، أظهرت بكين قدرة قوية على الرد الانتقامي ومرونة تكتيكية في التفاوض لكن دون استعداد للاستسلام.

يبدو أن إدارة ترامب تعتقد أن صفقة تجارية شاملة يمكن التوصل إليها من خلال حوار شخصي مباشر بين ترامب وشي، لكن شي لا يتفاوض على الصفقات فهو يحافظ على مسافة إمبريالية مقدّمًا بركته للاتفاقات التي صاغها الآخرون، من ناحية أخرى يستمد ترامب رأس المال السياسي من جذب انتباه وسائل الإعلام وكل إنجاز يجب أن يكون مرئيًا وصوتيًا له، لقد صور نفسه كـ "المفاوض الرئيس" وقاد شخصيًا أجندة التعريفات الجمركية. هذا التفاوت في أساليب القيادة يشكل تحديًا كبيرًا في الدبلوماسية، من الصعب تصور ترامب وهو يمارس ضبط النفس لتجنب تصوير النزاع كمسابقة شخصية بين قائدين عظيمين، لكن هذا التصوير نفسه مرفوض تمامًا من الجانب الصيني ومن المرجح أن يؤدي إلى انسحاب بكين تمامًا، بكين ترى أن اجتماعًا بين شي وترامب لن يضمن نتائج ملموسة وترى أنه تنازل لواشنطن من دون فائدة كبيرة وبمخاطر كبيرة. حتى قمة منسقة بعناية قد تضر بصورة شي وبالتالي بمركز الحزب، لا يزال المسؤولون الصينيون يتذكرون كيف بدأ ترامب حربًا تجارية بعد فترة وجيزة من الزيارة التي اعتبرها الصينيون زيارة دولة دافئة ومثمرة في بكين عام 2017، علاوة على ذلك لا

ترغب بكين في المخاطرة بحدوث انفجار مماثل لما حدث عندما زار الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي البيت الأبيض في شباط.

اللعبة الطويلة لشي

تميزت مسيرة شي السياسية بخطين أساسيين مقاومة الإكراه الخارجي وإتقان الصراعات الداخلية على السلطة، لقد تشكلت غرائزه السياسية في فترة الثورة الثقافية في الستينيات والسبعينيات حينما سقطت عائلته من النعمة وتم إرساله للعمل في الريف بشانشي، رسالته السياسية الأساسية التي عبر عنها في مفهوم "تشي-كو" أو "تحمل المرارة" تدعو المواطنين الصينيين خاصة الشباب لتحمل الصعاب في خدمة تجديد الأمة، استدعاؤه للمهمة التاريخية للحزب الشيوعي الصيني لتجاوز "مئة عام من الإذلال" ليس مجرد تعبير بلاغي بل هو جوهر شرعيته.

على الرغم من أن السياسات التجارية العدائية لترامب تهدف إلى إضعاف اليد الصينية، إلا أنها عززت بشكل غير مباشر السردية التي يروج لها شي، التهديد الخارجي يوفر غطاء لإعادة التوجيه الاقتصادي المستمر للحزب الشيوعي الصيني ويبرر دفع الدولة نحو المزيد من الاعتماد على الذات، كما يسمح لشي بتوجيه اللوم على الأخطاء السياسية السابقة خاصة في تعاملاته مع الشركات الخاصة. هذا التحول أصبح واضحًا في استعادة تفضيلات رجال الأعمال المليارديرات الذين كانوا قد وقعوا في خلاف مع الدولة، مثل رجل الأعمال جاك ما الذي اختفى من الحياة العامة بعد انتقاده النظام المالي الصيني في 2020، لكنه تمت إعادة تأهيله سياسيًا مؤخرًا.

يتمتع الحزب الشيوعي الصيني باحتكار للسلطة في النظام السياسي الصيني ويظل شي محافظًا على احتكار شبه كامل داخل الحزب، هذه المركزية في السلطة تسمح لشي باتخاذ قرارات سياسية كبيرة دون معارضة ويمكنه التراجع عنها بسرعة إذا لزم الأمر، وبفضل سيطرة الحزب على المعلومات خصوصًا فيما يتعلق بالشؤون الخارجية يمكن تصوير أي لقاء مع إدارة ترامب محليًا على أنه موقف ثابت من شي ضد الضغط الخارجي.

رد الصين على التعريفات الأمريكية ليس مجرد مسألة حفظ ماء الوجه بل هو تنفيذ لاستراتيجية طويلة الأجل مدروسة بعناية، على عكس حلفاء الولايات المتحدة الذين فوجئوا بأساليب ترامب قضت بكين سنوات في التحضير للمواجهة، منذ عام 2018 تحملت الصين حربًا تجارية منخفضة المستوى واكتسبت خبرة في إدارة التنافس المتزايد مع الولايات المتحدة وتعلمت كيفية التهرب من القيود الاقتصادية الأمريكية.

ردًا على ذلك دفعت بكين المسؤولين المحليين والشركات المملوكة للدولة لتعزيز مرونة سلاسل التوريد وتنمية الأسواق الخارجية، ولتخفيف الصدمات على الشركات الصغيرة ومنع البطالة أطلقت تدابير مالية ونقدية مستهدفة لدعمها في ظل حالة من عدم اليقين، في المؤتمر الوطني الشعبي الأخير في اذار أكد القادة الصينيون على أهمية تعزيز الطلب المحلي كالمفتاح للنمو المستقبلي مع سياسات جديدة لتعزيز الإنفاق الاستهلاكي

وتحسين بيئة الأعمال المحلية، كما عززوا استخدام الرنمينبي في أنظمة الدفع لتقليل تعرض الصين للعقوبات المالية الأمريكية القسرية.

في الوقت نفسه أصدرت الصين مجموعة من القوانين الجديدة، مثل قانون مكافحة العقوبات الأجنبية وقانون الرقابة على الصادرات ولوائح مكافحة التجسس، التي تضع أسسًا قانونية للتدابير الانتقامية وتضع الشركات الدولية في وضع محرج بين الامتثال للعقوبات الأمريكية أو خرق القانون الصيني.

على الصعيد الدبلوماسي سعت الصين إلى مواجهة الحمائية الغربية من خلال تعزيز العلاقات الإقليمية، فقد سرعت مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد وصف وزير الخارجية الصيني وانغ يي اجتماعه في اذار مع نظيره الفرنسي جان نويل بارو بأنه "بناء"، وتخطط الصين وفرنسا لتنظيم ثلاث حوارات رفيعة المستوى هذا العام. في الأيام التي سبقت إعلان ترامب عن التعريفات استأنف وزراء الصين واليابان وكوريا الجنوبية حوارهم الاقتصادي والتجاري بعد انقطاع دام خمس سنوات، واتفقوا على استكشاف اتفاقية تجارة حرة بين الدول الثلاث والتعاون في إصلاحات منظمة التجارة العالمية، كما زار شي جنوب شرق آسيا للمرة الثانية في أقل من عامين لتعزيز الروابط مع فيتنام وجيران آخرين أصبحوا مراكز عبور للبضائع الصينية.

لا شك أن التعريفات المرتفعة ستقوض وصول المصدرين الصينيين إلى السوق الأمريكية ولكن من وجهة نظر شي فإن الاقتصاد الصيني الآن في أفضل وضع لتحمل هذه الصدمة، مقارنة بالصدمات التي تسببت بها إجراءات الإغلاق بسبب جائحة كورونا فإن الانقطاع التجاري مع الولايات المتحدة سيكون اختلال يمكن تحمله، وقد أظهرت إجراءات الإغلاق قدرة الحزب الشيوعي الصيني على فرض الصعاب على شعبه دون التأثير على الاستقرار الاجتماعي وهو ما يعد أولوية قصوى، والأهم من ذلك أن مقياس تجديد الأمة بالنسبة لشي ليس الناتج المحلي الإجمالي بل التقدم العلمي والتكنولوجي، إن أجندة ترامب "أمريكا أولًا" تعزز فقط حجة شي بضرورة الابتكار المحلي وزيادة الاعتماد على الذات.

المتغيرات الكبرى في سلاسل الإمداد العالمية

بعيدًا عن المخاوف المتعلقة بالتضخم على المدى القصير فان العامل الأهم الذي يعيد تشكيل سلاسل الإمداد العالمية اليوم هو ما إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال شريكًا اقتصاديًا مستقرًا وطويل الأمد يُعتمد عليه، هذه الشكوك بين شركاء الولايات المتحدة التقليديين لم تغب عن بكين حيث سارعت القيادة الصينية للاستفادة من التحول في الاهتمام الدولي بعيدًا عن مركزة السلطة لدى شي جين بينغ وتحوله عن رؤية دينغ شياو بينغ التي تعتمد على "الإصلاح والانفتاح"، ففي بداية نيسان دعت صحيفة "الشعب اليومية" الرسمية للحزب الشيوعي الصيني المستثمرين الأجانب إلى "استخدام اليقين في الصين كوسيلة للتحوط ضد عدم اليقين في أمريكا".

ومع ذلك لا تعني الشكوك حول استقرار الولايات المتحدة أن الصين أصبحت بديلاً موثوقًا، لا تزال بكين تواجه العديد من التحديات الهيكلية في اقتصادها، فلا يوجد ضمان بأن استراتيجيتها في الاعتماد على الذات والابتكار المدعوم من الدولة ستتمكن من تحقيق نتائج سريعة بما يكفي لتجنب الوقوع في فخ "الدخل المتوسط"، ومع تصاعد التحديات الاقتصادية داخليًا وخارجيًا تواجه الصين القيود الصارمة التي تفرضها ندرة رأس المال، المزيد من الاستثمار في التكنولوجيا يعني تقليص الموارد المخصصة للأسرة الصينية.

بالإضافة إلى ذلك فقد نشأت الأجيال الشابة التي وُلدت بعد السبعينيات في الصين في ظل أجواء من الرفاهية المتزايدة والفرص الواسعة، وكان جائحة كوفيد-19 هي أول أزمة وطنية كبيرة يواجهها معظمهم، الآن مع تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين، أصبح الوصول إلى التعليم العالمي والتقدم المهني مهددًا ما يؤدي إلى تآكل شعورهم بالأمان الاقتصادي. في الصين والولايات المتحدة على حد سواء هيمنت النخب السياسية الأكبر سنًا على صنع القرارات السياسية، وفي كلا البلدين بدأت الأجيال الشابة تدرك بشكل متزايد أن من هم في السلطة على استعداد لتقويض مستقبلهم، بالنسبة للصين قد يصبح شعار "أكل المرارة" أقل قدرة على إلهام مجتمع نشأ في ظل توقعات من الرفاهية المستدامة.

الاستراتيجية المتوازنة لترامب

إن سياسة "أمريكا أولًا" التي تبناها ترامب تجاه الصين لا يجب أن تترجم إلى أقصى ضغوطات، فالتكتيكات القسرية ستعزز فقط الشكوك الصينية التقليدية بأن واشنطن تسعى لاحتواء الصين وربما لإسقاط الحزب الشيوعي في النهاية، الاستراتيجية الأفضل هي تقديم معضلة لبكين بدلًا من إنذار.

تتمثل المعضلة في قبول حقيقة هيكلية أن الولايات المتحدة ستظل تدير دائمًا عجزًا تجاريًا مع الصين لأن الأمريكيين لا يرغبون في استعادة وظائف التصنيع منخفضة المستوى التي كانت تهيمن عليها المصانع الصينية، التحدي الذي يواجهه ترامب هو كيفية تنظيم هذا العجز بطريقة سياسية مستدامة من خلال تحسين شروط التجارة في الصناعات التي ستحدد مستقبل الاقتصاد مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية والطاقة النظيفة وضمان استمرار الصين في تدوير فائضها إلى أصول الدولار الأمريكي.

في هذا السياق يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في تصدير كميات كبيرة من المواد الخام والمدخلات الصناعية، مما يعزز مكانتها كمورد أساسي في سلاسل الإنتاج العالمية وشريكًا حاسمًا في النظام الصناعي الصيني، في الوقت ذاته ينبغي على واشنطن قبول عجز كبير في التصنيع منخفض المستوى والصغير الحجم. على الرغم من استمرار الطلب المحلي على هذه السلع، فإن استعادة هذا القطاع إلى الولايات المتحدة يُعد أمرًا غير جذاب اقتصاديًا ولا يقدم قيمة سياسية كبيرة، من جهة أخرى يجب على الإدارة الأمريكية السعي لإبقاء التصنيع المتقدم في قطاعات مثل أشباه الموصلات والروبوتات الصناعية، ضمن مستويات توازن مع التعريفات

التبادلية. من خلال تلك التعريفات، يمكن للولايات المتحدة خلق حوافز لبكين لتقليص الفجوة التجارية من خلال تطبيق تعريفات أعلى في القطاعات المتقدمة في البداية، ومن ثم تقديم تخفيضات تدريجية في حال شراء الصين للمواد الخام والمدخلات الصناعية الأمريكية.

هذا الإطار من التعاون سيوفر مكاسب للطرفين ويمكن لترامب أن يزعم أنه دافع عن الصناعات الأمريكية الحيوية، بينما يمكن لشي جين بينغ أن يبرز أنه حافظ على القاعدة الصناعية الصينية وحصل على تخفيضات في التعريفات، الأهم من ذلك أن هذا سيوفر لبكين المرونة لإعادة هيكلة اقتصادها وفقًا لاحتياجاتها الخاصة، مع توافق في المصالح مع الولايات المتحدة.

لضمان أن الصين تواصل تدوير فائضها التجاري في الأصول الأمريكية وتظل متمسكة بنظام الدولار توجد فرصة عملية تتمثل في عكس سياسة بنك الشعب الصيني في التنويع بعيدًا عن سندات الخزانة الأمريكية، فمنذ عام 2016 خفض البنك حيازاته من السندات الأمريكية بنحو 40%، ووجه جزءًا من احتياطياته نحو الذهب، إعادة جزء من هذه المشتريات الأخيرة من الذهب إلى سندات الخزانة الأمريكية يمكن أن تولد استثمارًا جديدًا يقدر بحوالي 43 مليار دولار في الولايات المتحدة، ما يدعم رغبة الإدارة الأمريكية في الحفاظ على معدلات فائدة منخفضة واستقرار سوق السندات وهما عنصران أساسيان في خطة إعادة تمويل الدين الوطني الأمريكي الذي بلغ 36 تريليون دولار، ستُرسل هذه الخطوة أيضًا إشارة إلى التزام الصين المستمر بنظام الدولار مما يساعد على تهدئة التكهنات بشأن ظهور عملة جديدة في مجموعة البريكس أو حركة أوسع نحو تقليص الاعتماد على الدولار.

مع ذلك لن تكون أي استراتيجية محكمة دون تنسيق شامل مع حلفاء الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، فلا يمكن للصين أن تظل في مكانها بينما تتفاوض واشنطن خاصة بالنظر إلى سرعة المحادثات السابقة، على سبيل المثال استغرق التوصل إلى اتفاق التجارة من المرحلة الأولى بين الولايات المتحدة والصين الذي وقع في كانون الثاني 2020 عامين. في الوقت نفسه يعيش العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الصينية التي تمثل القوة العاملة في قطاع التصدير في بيئة تجارية سريعة التغير، حتى مع وجود التعريفات الجمركية المستمرة لن تتمكن هذه السياسات من وقف التوسع التجاري للصين على الصعيد العالمي حيث أن الشركات الصينية قد توسعت بالفعل إلى الأسواق الأجنبية بحثًا عن هوامش ربح جديدة، مدعومة بدعم حكومي من خلال الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية وتبسيط الإجراءات وزيادة الوصول إلى الأسواق وسلاسل الإمداد العالمية.

وعليه قد تضيق الفرص للحصول على اتفاق بين واشنطن وبكين في الأشهر المقبلة، إذا أراد ترامب التوصل إلى اتفاق فقد يتعين عليه تبني صعوبة المساومة وتقديم بعض التنازلات، لكن مع استراتيجيات دبلوماسية معدلة يستطيع الرئيس الأمريكي أن يحقق بعض المكاسب المحدودة بينما يتجنب الخسائر الكبيرة التي قد تواجهها الولايات المتحدة في المستقبل القريب.